الصباح الاقتصادية
16
العدد 1727 - السنة السادسة
الإثنين 28 المحرم 1435 - الموافق 2 ديسمبر 2013
Monday 2 December 2013 - No.1727 - 6th Year

خلال اجتماعه مع وفد من النقابة العامة للبنوك

محافظ «المركزي»: سنعمل على إصلاح الخلل والدفع نحو النهوض بالقطاع المصرفي

عاشور: المواطن أصبح موظفا حكوميا منتدبا في القطاع المصرفي

اجتمع وفد من النقابة العامة للبنوك بمحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل وقد مثل وفد النقابة كل من السيد منصور عاشور رئيس مجلس الإدارة والسيد علي صرخوه نائب رئيس مجلس الإدارة والسيد احمد الخباز السكرتير العام و السيدة عباسه بهبهاني والسيد وائل حسن اعضاء مجلس الإدارة وقد تطرقت النقابة في الاجتماع إلى جملة من القضايا الهامة والتي تخص موظفي البنوك بالدرجة الأولى وما يعانونه من مشاكل وهموم كما تبنت النقابة ما لديهم من اقتراحات و توصيات.

وفي بداية الاجتماع تطرق منصور عاشور إلى التوصيات التي اعلنت عنها كرستين لاغارد مدير صندوق النقد الدولي خلال زيارتها للكويت الشهر الجاري و بعد ان التقت بسمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حيث اشارت في تلك التوصيات وبصريح العبارة إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل و زيادة نسبة التكويت و التوجه برفع نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص مع ضرورة زيادة الإنفاق و الاجور في القطاع الخاص لجذب العمالة الوطنية للعمل فيها و إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي فيها واستعرضت النقابة بعض المطالبات التي تنسجم مع تلك التوصيات بل والتي أكدت على احقيتها ايضا.

وتطرقت النقابة إلى المشكلة الأبرز التي تواجه العمالة الوطنية في القطاع المصرفي وهي الرواتب والزيادات حيث انه من الغير معقول ان لا يكون هناك سلم للرواتب لدى البنوك ولا يوجد حد ادنى للرواتب فيها الأمر الذي تستغله البنوك للاستفادة من اية زيادة تقرها الحكومة على رواتب دعم العمالة فعلى سبيل المثال كان احد البنوك يعين العمالة الوطنية من حملة الشهادة الجامعية براتب اساسي 450 دك بينما تم تخفيض الراتب إلى 400 دك بعد ان اقرت الحكومة زيادة دعم العمالة في شهر 8/2012 كما ان احد البنوك كان يعين الكويتيين الجامعيين براتب 400 دك قبل اكثر من 27 سنة واليوم و اصبح يعينهم براتب 500 دك فهل تتناسب تلك الزيادات مع ما تنشده الحكومة من تنمية للعمالة الوطنية في القطاع الخاص الأمر الذي لا يعبر عن جدية البنوك في تحمل دورها الوطني باستيعاب مخرجات سوق العمل في القطاع المصرفي ناهيك عن عدم تفعيل الحكومة للمادة 63 من قانون العمل 6/2010 والتي وضعت آلية صريحة لتحديد الحد الأدنى للرواتب والزيادات و تطبيقها على جميع شركات القطاع الخاص و البنوك.

وبين عاشور عن ان الوضع الحالي لرواتب العمالة الوطنية في القطاع المصرفي والتي تقل فيه رواتب الموظفين الأساسية عن قيمة الدعم الذي تقدمه الحكومة يجعل الكثير من العاملين يتساءلون هل نحن عمالة حكومية منتدبة في الخاص!! حيث ان ما تقدمة الدولة على الرواتب بشكل السواد الاعظم من رواتب العمالة الوطنية في القطاع المصرفي لافتا إلى ان النقابة كانت لها مطالبات سابقة بشان زيادة دعم العمالة للحد من الهجرة العكسية وللحفاظ عل ما تبقى من العمالة الوطنية في القطاع المصرفي إلا ان سوء استغلال تلك الزيادات من قبل إدارات البنوك وغض نظر الحكومة والبنك المركزي على عدم وجود زيادات سنوية من قبل البنوك ادى إلى فقدان جدوى تلك الزيادات خصوصا وان الكثير من البنوك قامت بخفض قيمة رواتب الموظفين الجدد بعد زيادة الحكومة لدعم العمالة وانه أتى الدور الآن ليصدر فيه محافظ البنك المركزي قرارات من شانها إنصاف العمالة الوطنية وإصلاح بيئة العمل في القطاع المصرفي.

وقا إنه بالرغم من اتساع رقعة العمل المصرفي في الكويت لاسيما بعد تاسيس بنك جديد «بنك وربة» و زيادة عدد افرع البنوك الأخرى بشكل عام فإن أعداد العمالة الوطنية في انخفاض فقد بينت الإحصائيات السنوية ان اعداد الكويتيين العاملين في البنوك بنهاية سنة 2010 كانت 7357 موظف وفي نهاية سنة 2011 كانت 6888 موظف وفي نهاية سنة 2012 6280 موظف أي بنسبة انكماش بلغت 14.9 في المئة وهذا ما حذرت منه النقابة مرارا وتكرارا حيث حذرت النقابة من تفشي ظاهرة الهجرة العكسية للعمالة الوطنية للعاملين في القطاع المصرفي لافتا إلى ان سوء استغلال تلك الزيادات من قبل إدارات البنوك وغض نظر الحكومة

الهاشل متوسطا وفد النقابة العامة للبنوك

لا نرى زيادات واضحة ولا ترقيات مجزية

للعمالة الوطنية والتي تركت العمل في القطاع الخاص متجهة إلى القطاع الحكومي. ونوه عاشور إلى انه وبالرغم من هذا الإنكماش وهذا الإنخفاض الحاد في نسبة العمالة الوطنية في البنوك إلا ان جميع البنوك تعلن عن ارتفاع نسبة العمالة الوطنية لديها حيث ان تلك البنوك لجات إلى إنشاء شركات تابعه لها وقامت بتحويل اقامات العمالة الأجنبية فيها إلى تلك الشركات و اعادة تعيينهم بعقود خارجية بنفس مزايا بقية الموظفين بغية الالتفاف على تلك النسب من حيث الكيف لا من حيث الكم كما ان هناك بعض البنوك تقوم بتسجيل بعض الطلبة كموظفين لديها وتقوم بإرسال بياناتهم واعتمادهم كموظفين لرفع نسبة العمالة الوطنية.

وتطرقت النقابة إلى التجاوز الصريح الذي تقوم به البنوك من خلال تجزئة ساعات العمل في بعض الفروع الواقعه بالمناطق التجارية و الاستثمارية حيث ان قانون العمل 6/2010 نصت المادة 65 على ان تكون ساعات العمل في القطاع المصرفي والمالي و الاستثماري 8 ساعات متصلة وقد ارفقت النقابة رد وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل للنقابة بما يفيد عدم جواز الاجتهاد الذي على اثرة تقوم البنوك باستثناء بعض الأفرع الواقعه في المناطق التجارية والاستثمارية والعمل بنظام الفترتين الصباحية والمسائية حيث بين ان المبدأ القانوني نص على عدم الإجتهاد في حال وجود نص صريح «المادة 65 من القانون 6/2010» وبالتالي فإن الاستثناء السابق والذي يعتبر مخالفة للمادة سالفة الذكر والذي حدد على ان يكون هناك فرع واحد في كل محافظه إلا ان البنوك اصبحت تتمادى في تلك المخالفة وتعمل بأكثر من فرع بنظام الفترتين في كل محافظه وقد ارفقت النقابة قائمة بأسماء الأفرع التابعه لمختلف البنوك حي اصبحت اغلبية البنوك تفتح لما يقارب ثلاثة افرع في المحافظه الواحدة. وبينت النقابة إلى ان هذا الأمر زاد من معاناة العمالة الوطنية في القطاع المصرفي حيث ان العمل بهذه الطريقه المخالفة التي لم ينص عليها المشرع له بالغ التاثير سلبا على الموظفين لاسيما وأن المردود المادي الذي يتلقاه الموظفين عن العمل المسائي غير مجدي حيث متوسط مكافاة العمل المسائي للموظفين 6 د.ك عن اليوم الواحد.

وزير التجارة والصناعة يترأس الوفد المشارك

الكويت تشارك في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية غداً في بالي

«كونا»: تشارك دولة الكويت في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية «دبليو.تي.اوو» التي تستضيفه جزيرة بالي الأندونيسية اليوم بمشاركة 159 دولة لمناقشة العديد من القضايا المتعلقة في التجارة الدولية والاقتصاد والذي يستمر لمدة 4 ايام.

ويترأس وفد دولة الكويت في المؤتمر الوزاري وزير التجارة والصناعة انس الصالح وكل من الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية الدكتور عبدالله العويصي ومدير المنظمات العالمية في وزارة التجارة والصناعة عبداللطيف الهندال ومدير العلاقات العامة والاعلام في الوزارة خالد العبدالهادي ومدير مكتب وزير التجارة والصناعة محمد المنصور. ومن المقرر ان يلقي الوزير الصالح كلمة الكويت في المؤتمر التي تتضمن تقديمه لاقتراح بانضمام جامعة الدول العربية كعضو مراقب في منظمة التجارة العالمية كما يتوقع ان يعقد الصالح لقاءات جانبيه يوقع خلالها اتفاقيات ثنائية بين دولة الكويت وبعض الدول الاعضاء في المنظمة.

وسيناقش جدول اعمال المؤتمر الذي سيشارك فيه بالاضافة الى وزراء من 159 دولة اعضاء في المنظمة ووزراء الدول الحاصلة على صفة مراقب اضافة الى ممثلي العديد من الهيئات والمنظمات الدولية وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية عددا من الموضوعات منها تبسيط الإجراءات الجمركية بين دول الأعضاء وزيادة الشفافية حول السياسات التجارية.

ومن المقرران يناقش المؤتمر ايضا منح التسهيلات للدول النامية التي لديها برامج لتخزين الغذاء وانشاء آلية لمراقبة تنفيذ وتطبيق القواعد التنموية التي تستفيد منها الدول النامية بالمنظمة اضافة الى القرار الخاص بشأن تمديد الفترة الانتقالية للدول الأقل نموا وفقا للمادة «661» من اتفاقية «تربس» باعفائها من تطبيق وتنفيذ الاتفاقية حتى عام 2021. ويهدف المؤتمر الذي يعقد كل سنتين الى تدارس وضع التجارة الدولية متعددة الأطراف ومدى التقدم الحاصل في المفاوضات على اجندة الدوحة التنموية. وتوافقت آراء مندوبي الدول الأعضاء في الإجتماع الذي عقد منتصف العام الحالي بمقر المنظمة في جنيف على رفع عدد من القرارات الى أعمال المؤتمر لاتخاذ قرارات بشأنها ومن بينها القرار الخاص بعدم فرض رسوم جمركية على التجارة الالكترونية وابقاء الممارسات على وضعها الحالي.

خلال ملتقى «القيادات الحكومية الإقليمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة»

الصالح: «التجارة» توفير بيئة سليمة للمشاريع الشبابية وحاضنات للأعمال في عدد من القطاعات الحيوية

شدد وزير التجارة والصناعة أنس الصالح على أهمية اطلاق الطاقات المبدعة للمواطنين وتشجيع الشباب على التوظيف الذاتي من خلال توفير البيئة السليمة لاصحاب المشاريع وانشاء حاضنات للاعمال في عدد من القطاعات الحيوية الى جانب تقديم التمويل المناسب للمبادرين لبدء مشروعاتهم.

جاء ذلك في كلمة للوزير الصالح امس امام ملتقى «القيادات الحكومية الاقليمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة» القاها نيابة عنه رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة الدكتور محمد الزهير.

وأكد وزير التجارة الصالح في كلمته حرص الوزارة على تقديم جميع سبل الدعم لتطوير هذا القطاع الحيوي في البلاد مشددا على ضرورة تعاون الحكومات على المستوى الفني لدراسة التحديات التي تفرضها المتغيرات العالمية المرتبطة بالسياسات الاقتصادية والمالية لضمان تنمية مستدامة قادرة على الصمود امام تلك المتغيرات.

واعرب عن امله في الاستمرار بتطوير علاقة المؤسسات المختلفة في دولة الكويت مع نظيرتها المختصة في الدول الشقيقة والصديقة «خاصة واننا مقبلين على مرحلة هامة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية كجزء من مساعينا لانجاز خطة التنمية وتحقيق رؤية صاحب السمو امير البلاد بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي».

وقال ان اهم النقاط التي يجب استخلاصها في الملتقى المنعقد اليوم هو كيفية تعزيز الوعي بمزايا العمل الخاص وتطوير تجارب المؤسسات الاقليمية في تنشيط قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المختلفة.

وشدد على ضرورة تقييم ممارسات تلك المؤسسات والتأكد من تحقيق الاهداف والواجبات الموكلة اليها مؤكدا اهمية التركيز على دور القطاع الخاص في المشاركة الوطنية لتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في خدمة المجتمع.

واوضح ان الملتقى يجب ان يعمل على ارساء مبادئ الحوكمة الرشيدة في جميع الشركات والمؤسسات الخاصة والعامة ووضع توصيات مناسبة وعملية لتطوير هذا القطاع.

وتطرق الى جهود حكومة الكويت بشان اقتراح وسن قوانين اساسية لتحسين بيئة الاعمال كقانون الشركات الجديد وقانون التراخيص التجارية فضلا عن تطوين وجذب الاستثمار المباشر وزيادة دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي والنجاح بانشاء هيئة مستقلة معنية بتحسين بيئة الاعمال وتشجيع الاستثمار المباشر الداخلي والاجنبي.

ولفت الى انشاء صندوق وطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره 2 مليار دينار كويتي «اي ما يعادل 7 مليارات دولار امريكي» والتي يهدف الى تحقيق قيمة مضافة على الناتج المحلي وتنويع مصادر الدخل وتنمية الاقتصاد الوطني. وشكر الزهير نيابة عن وزير التجارة جميع المشاركين في الملتقى متمنيا ان تثمر تجاربهم بالارتقاء في ممارسات القطاعات الاقتصادية الحكومية والخاصة في دول المنطقة لاسيما قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويهدف ملتقى «القيادات الحكومية الاقليمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة» المنعقد اليوم الى ابراز دور القطاع الحكومي لتنمية وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة ومناقشة امكانية التوصل الى مشروع اقليمي او تعاون على مستوى الحكومات لتنمية هذا القطاع بالاضافة الى تبادل الخبرات بين الجهات المشاركة.

ويتخلل الملتقى جلسات نقاشية تتناول الاستراتيجيات والرؤى المستقبلية لقطاع المشاريع الصغيرة والقوانين والسياسيات التي يجب اتخاذها لتفعيل وتطوير هذا القطاع فضلا عن ترشيح افضل التجارب والمبادرات بقطاع المشاريع الصغيرة العربية والاقليمية.

أنس الصالح

استمرار وتيرة الأداء المتباين في السوق

مؤشرات البورصة تسجل تراجعاً جماعياً.. والمحللون ينصحون بالحذر في التداولات

متداولون: ضغوطات المضاربين وغياب محفزات السوق والشائعات وراء التراجعات

الفيلكاوي: يجب على المتعاملين الحذر بتداولات هذا الأسبوع مع متابعة تحليل الأسهم

الشمري: أخذ منحنى سلبي «في وقت كنا ننتظر» أن تشهد المؤشرات الرئيسية كسر الحواجز القياسية

الخالد: السوق في وضع لا يحسد عليه نظرا لافتقاد الثقة في بعض المحفزات الفنية التي اثرت بشكل مباشر

«كونا»: أرجع متداولون في سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تراجعات الاداء في الجلسة الأولى من شهر ديسمبر الى جملة من الأسباب في صدارتها الضغوطات التي مارستها المجموعات المضاربية علاوة على غياب بعض المحفزات الفنية والشائعات حول توقعات النشاط العام للشركات المدرجة.

وقال هؤلاء في لقاءات متفرقة لـ « كونا» أن غياب صناع السوق الحقيقيين جعل من صغار المستثمرين «لقمة سائغة» للمضارب الذي يصول ويجول على عموم الأسهم لاسيما الصغيرة دون الـ 100 فلس وبعض الأسهم القيادية التشغيلية في قطاعات المقدمة ومنها الخدماتي والاستثماري.

وتوقعوا استمرار وتيرة الاداء المتباين في السوق خاصة وان شهر ديسمبر يشهد مزيدا من التراجعات على مدار الجلسة الواحدة برغم محاولات مدراء المحافظ والصناديق الاستثمارية تجميل بعض الاقفالات لاسيما على الشركات التابعة لمجموعات شركاتهم.

وقال المتداول فهد الشمري ان السوق أخذ منحنى سلبي «في وقت كنا ننتظر» أن تشهد المؤشرات الرئيسية كسر الحواجز القياسية بعد انتهاء موجة اعلانات ارباح الشركات خلال الربع الثالث والمطلوب من كبريات المجموعات ان تدخل على السوق خاصة وان الفرص مواتية لرخص قيمها السعرية.

من جهته قال المتداول خليل الخالد ان السوق بات في وضع لا يحسد عليه نظرا لافتقاد الثقة في بعض المحفزات الفنية التي اثرت بشكل مباشر على مجريات حركة السوق خلال جلسة كما كان للشائعات دورا سلبيا لافتا في أوامر البيع والشراء على حد سواء.

اما المتداول حمد الهاجري فتوقع أن تشهد مجريات تداولات السوق توازنا على اعتبار انه اخذ حاصله من الانخفاضات ومن ثم ترتفع المؤشرات الرئيسية لاسيما المتعلقة بالقيمة التي تنحدر يوميا بصورة متدنية. ونصح «إبراهيم الفيلكاوي» المستشار الاقتصادي والمحلل الفني بمركز الدراسات المتقدمة والتدريب، في حديثه الخاص لـ«مباشر» المتعاملين بضرورة الحذر بتداولات هذا الأسبوع مع متابعة تحليل الأسهم والخروج في حالة كسر الدعومات الرئيسية لها وذلك لتحركها بنفس الموجة التي يتحرك بها المؤشر السعري وعدم الدخول في مغامرات مضاربية غير محسوبة مع الاعتماد على نقاط الدعم والمقاومة بشكل كبير لتجنب أي خسارة محققه. وقالت «منى حسن» كبير المحللين الفنيين بوحدة «مباشر للابحاث»، أن مؤشر السوق الكويتي واصل الانخفاض ليغلق عند مستوى 7.741 نقطة، وقد يرتد لاختبار المقاومة عند المستوى المكسور 7.760 نقطة قبل استئناف الهبوط نحو مستوى الدعم التالي 7.600 نقطة.

وانتهت أولى جلسات أولى جلسات شهر ديسمبر2013، لتشهد تراجعا في أداء المؤشرات الثلاثة للسوق الكويتي، حيث انهى المؤشر السعري تعاملات على انخفاض نسبته 0.56 في المئة بإقفاله عند مستوى 7741.62 نقطة خاسرا 43.86 تقريبا.

على الجانب الآخر، انهى المؤشر الوزني جلسة على تراجع نسبته 0.35 في المئة بإقفاله عند مستوى 457.39 نقطة فاقدا من رصيده 1.61 نقطة، وجاء مؤشر «كويت 15» ايضا في نهاية التعاملات على تراجع نسبتة 0.43 في المئة بإقفاله عند مستوى 1078.66 نقطة خاسرا نحو 4.65 نقطة.

تراجع بقيم وأحجام التداول

وشهدت البورصة تراجع جماعي في حركة التداولات مقارنة بما كانت عليه في الجلسة الماضية، حيث بلغ حجم تداولات 196 مليون سهم تقريبا مقابل نحو 273.38 مليون سهم في الجلسة السابقة بتراجع نسبته 28.3 في المئة.

على الجانب الآخر، سجلت القيم تراجعا بحوالي 20 في المئة وصولا لنحو 22.6 مليون دينار مقابل 28.24 مليون دينار تقريباً في الجلسة الماضية. وبالنسبة لصفقات ، فبلغ عددها عند الإغلاق 5524 صفقة مقابل 6279 صفقة في الجلسة السابقة بانخفاض 12 في المئة .

وتصدر سهم «إيفا» قائمة أنشط تداولات على مستوى الكميات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات 23.8 مليون سهم تقريباً جاءت بتنفيذ 300 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 2.3 مليون دينار، مع تراجع للسهم عند مستوى 98.00 فلسا.

واحتل سهم «بيتك» صدارة قائمة أنشط قيم حيث بلغت قيمة تداولاته في نهاية التعاملات 2.7 مليون دينار تقريباً تحققت من خلال تنفيذ 67 صفقة تمت على نحو 3.4 ملايين سهم، مع تراجع للسهم بنسبة 1.2 في المئة .

أما أكثر صفقات فكانت على سهم «بنك وربة»، وبلغ عدد الصفقات المنفذة عليه 865 صفقة تمت على نحو 2 مليون سهم حققت قيمة تداول بحوالي 720.4 الف دينار، مع إستقرار للسهم عند مستوى 360.00 فلسا.

سوق الكويت